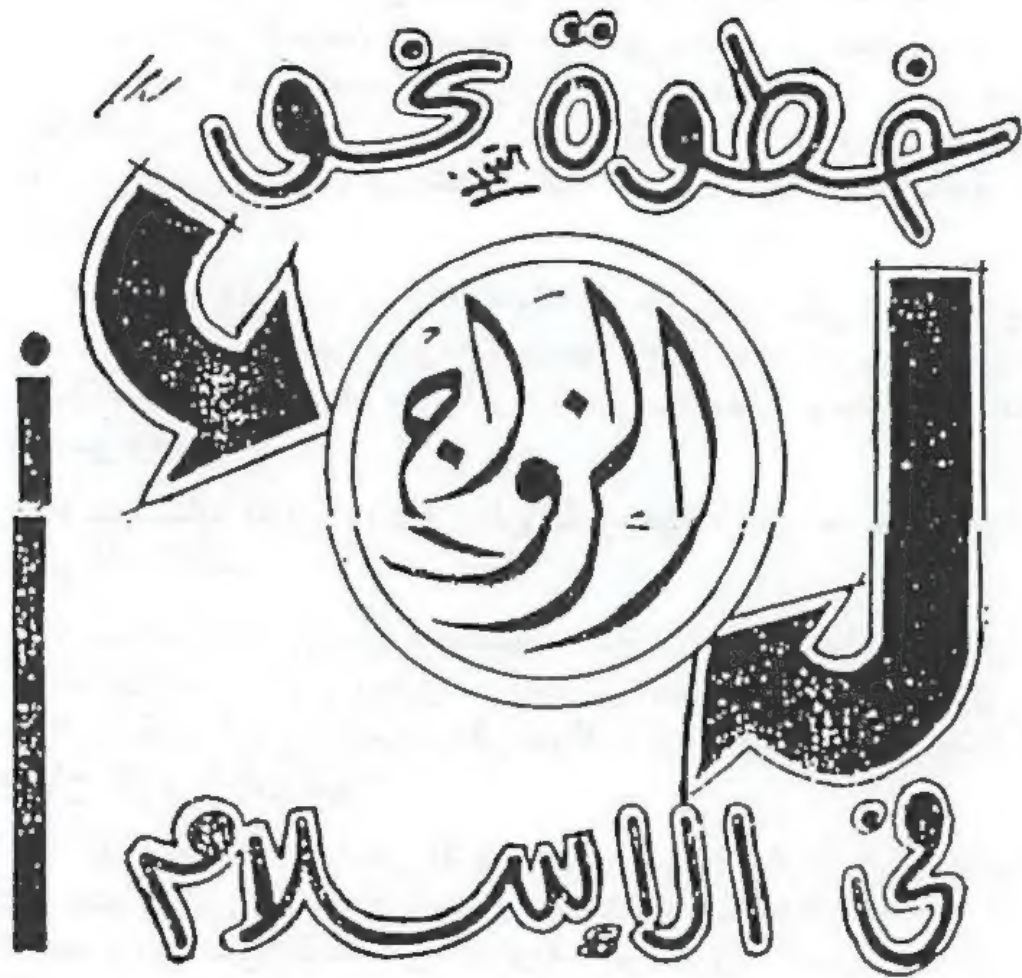


مَحْمُودٌ مُحَمَّدٌ طَلَه



الأهداء :

الى الآباء والامهات الذين يورق مضاجعهم شبح  
الرزيلة الذى يهدد بناتهم وابنائهم !!

## بسم الله الرحمن الرحيم

« ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها ،  
وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » ..  
سبح الله العظيم ..

### مدخل :

الزواج هو اكرم ، واكمل علاقة ، بين رجل وامراة .. ولذا قدسته ،  
وحث عليه ، كل الشرائع السماوية .. وفي قمته الاسلام .. وهو على  
خير ما يكون حينما ينبني على الاختيار الناضج السليم ، والخلق القويم ،  
والمشاعر السامية ، النبيلة ، المسفودة بالعقل الكبير ، والقلب  
الواسع ، الرحيم ..

### الزواج اليوم :

ولكن هذا الرباط المقدس يتم اليوم بصورة توشك ان لا تترك  
للمرأة من الكرامة شيئا ، وتفقر للعناصر ، وللأسس التي تجعل منه  
مصدر عدل ، واثراء لحياة الزوجين الجديدة .. كما ان المغالاة في  
المهور ، والبذخ في الصرف على الملابس ، والأثاث الجديد ، واحتفالات  
الزفاف ، جعلت الكثيرين من الشباب يحجبون عن الزواج .. كل هذا  
خلق ما سمي بأزمة الزواج ..

### محاولات حل أزمة الزواج :

جرت محاولات عديدة ، بعضها قديم ، لحل أزمة الزواج .. وقد  
فشلت كل هذه المحاولات في النفاذ الى جوهر المشكلة .. ثم انها انسمت  
بانعدام كرامة المرأة في الصورة التي يتم بها الزواج .. وهى ، اذ نظرت  
الى المشكلة وكأنها لا تنبع الا من غلاء المهور ، لم تزد على ان سعت في  
نقلها .. ولم تهتم بان تترجم هذا البقليل الى شروط كرامة ، وعزة  
للمرأة مما يعود بالاستقرار لعش الزوجية .. اما نحن فمن المؤكد عندنا  
انه لا بد من اعادة بعض الكرامة للمرأة ، باعطائها حق الموازنة على

شريكتها ، وحق الطلاق ، وبعدم اشراك امرأة اخرى معها في زوجها الا برضاها ، وتحت ظروف قاهرة كالعقم مثلا .. والا فان تقليل المهر المادى ، دون ترجمته لكرامة ، لا يزيد على ان يكون تبخيضا للمرأة .. وماذا الا لأن المهر المادى أصبح يمثل عزة المرأة ، وغلاءها ، بالرغم عن انه قد كان يمثل ثمن شرائها عند نشأته ..

واذا نظرنا الى واحدة من محاولات حل أزمة الزواج — زواج (( الكورة )) مثلا — نجد انها تعانى من كل ما فكرناه ، كما انها فشلت في الوصول لما سعت اليه ، وهو ترخيص الزواج على الصعيد المادى .. ويعزى فشلها اساسا الى تاخير تسليم الزوج زوجته ، مما يجعله ، في الفترة بين العقد وانتمام الزواج ، فريسة للتقاليد البالية ، والطلبات الغالية الكثيرة التى تجعل الزيجة كغيرها من الزيجات باهظة التكاليف .. ومن ناحية اخرى ، فان المجتمع ينظر الى الذى يتزوج بالكورة كانه عاجز اقتصاديا ، وناقص اجتماعيا ، فى حين ان زواج الكورة قد يفوق فى تكاليفه الزواج على الطريقة المألوفة ، الأمر الذى يصرف الشباب عنها .

### زيجة جمهورية :

ولقد تمت داخل الاسرة الجمهورية زيجة اعادت للمرأة بعض كرامتها ، وفتحت باب دخولها لمقام عزها ، ونتج عنها تحطيم لكل المظاهر الجوفاء البالية ، كما حلت مشكلة ارتفاع تكاليف الزواج ..

ولقد اثارت هذه الزيجة اهتمام ، واعجاب الكثيرين ممن سمع عنها ، ومن سكان الحى ، واصدقاء ، واهل العروسين ، الذين حضروا عقد الزواج ، مما دفعنا لاجراخ هذا الكتيب ليحكى صورة هذه الزيجة ، وشروط الكرامة التى نقترحها اذا راي غير الجمهوريين الاقتداء بما تم .. فبعد فترة خطبة دامت ثلاثة اسابيع ، وفى الساعة الخامسة من

مساء الجمعة ١٣ شوال سنة ١٣٩٠ هـ ، الموافق ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ م ، وفى حى الموردة بأهدرمان ، تمت الزيجة المذكورة .. ولقد بدأت المراسيم بتلاوة ما تيسر من القرآن الكريم ، أعقبها حديث قصير فى التعريف بالنهج الجديد الذى سيتم به الزواج .. ثم عقد الزواج بحضور الوكيلين والشهود ، وعلى مهر قدره جنيه واحد . ثم بارك العقد جميع الحاضرين بتلاوة فاتحة الكتاب ، وتناولوا شايينا من البلح ومشروب الليمون ، وتبادلوا التهاني ، ثم صلوا المغرب فى جماعة وانصرفوا .. وفى نفس الليلة دخل العروسان ببعضهما ، بملابسهما القديمة ، فى غرفة مؤنثة بالاثاث القديم ، ومفروشة بالفرش القديم ، فى بيت والد الزوجة الذى



استضافهما لحين رحيلهما لمنزلهما .. وفي صباح اليوم التالي صار الزوجان مسئولين عن شئون بيتهما ، وبأشرت الزوجة عملها في المنزل .. والصورة التي تمت بها هذه الزيجة ليست كلمتنا الأخيرة في شأن الزواج ، فموعدكم مع ذلك كتابنا عن تطوير شريعة الأحوال الشخصية في الاسلام ، الذي سيصدر في شهر مارس من هذا العام ان شاء الله ..

## خطوات الزواج :

مما تقدم ، يمكننا أن نستبين الخطوات الرئيسية التالية :

- ١ - اختيار الطرفين لبعضهما عن رضى وقبول من كليهما ..
- ٢ - فترة خطبة قصيرة يرتبط الطرفان عقبها بعقد زواج شرعى .

ويلاحظ ان الخطبة ليست سوى أخطار الزوج أهل الزوجة بنيته الاقتران بها .. وليس فيها أى اثر للتقاليد الجوفاء ، والتكاليف الكثيرة المعروفة لدينا ..

٣ - العقد على مهر قدره جنيه واحد . قال النبى صلى الله عليه وسلم : « خير النساء أحسنهن وجوها ، وأقلهن مهورا . » .. وقال عليه أفضل الصلاة والسلام : « من يمن المرأة تيسير خطبتها ، وتيسير صداقها ، وتيسير رحمها .. »

٤ - تسليم الزوج زوجته وزوجته زوجها ، على حد سواء ، في نفس ليلة العقد .

٥ - دخول العروسين ببعضهما ، بملابسهن القديمة ، في حجرة مؤنثة بالأثاث القديم ، ومفروشة بالفرش القديم ، الموجود بالمنزل ..

٦ - قيام الزوج بالصرف على منزله ، والزوجة بإدارة بيتها ، منذ صباح اليوم التالى للزواج ..

هذه الخطوات ما هى الا عودة للشريعة الاسلامية في بساطتها التي بعد عنها الناس ، مجارة للمظاهر الفارغة الجوفاء .. وفي الفقرات التالية نوضح الأسس التربوية ، والشروط القانونية ، التي تمنع الاستهتار بمثل هذا الزواج ، وتهىء له اسباب الاستقرار ..

## حماية عش الزوجية :

اول ما يجب ملاحظته هو ان السعادة لا تنبنى على القانون ، وانما تنبنى على المعرفة بطبائع الناس ، المستمدة من التربية الصالحة التي تفك المواهب الطبيعية ، العقل والقلب ، من أسر الأوهام والاباطيل .. وما القانون الا محاولة لسد ثغرات التربية ..

إذا أدركنا هذا ، فإننا نرى أن حماية عيش الزوجية تقع على  
مستويين : مستوى التربية ، ومستوى القانون .. فالتربية ، أساسا ،  
لتوفير حسن الاختيار .. والقانون ، في أغلب الأحيان ، لمعالجة سوء  
الاختيار ..

### مستوى التربية :

فعلى مستوى التربية ، نجد أن الشريعة الإسلامية وضعت  
الأسس العريضة لاختيار الشريك .. قال النبي عليه أفضل الصلاة  
والسلام « تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولجمالها ، ولحسبها ، ولدينها ..  
فاظفر بذات الدين ، تربت يداك . » ، وقال صلى الله عليه وسلم :  
« إذا جاءكم من ترضون دينه ، وخلقه ، فأنكحوه .. إلا تفعلوا ، تكن فتنة  
في الأرض ، وفساد كبير .. » ، وللإستيثاق من توفر هذه الشروط ،  
تتيح الأسرة الجمهورية لفتياتها ، وفتيانها ، فرصا طيبة ، في لقاءاتها  
الفكرية ، مثلا ، للتعرف على بعضهما ، في جو كله صحة ، وعافية ،  
ودين ..

ومما لا شك فيه أن الزوجين يحتاجان لفترة يتواءمان فيها مع  
حياتهما الجديدة ، ومع بعضهما البعض .. وفي هذا الأثناء قد تنشأ  
مشاكل ربما تفضي إلى الطلاق .. ولكن التربية تحلى الإنسان بالصبر  
الذى يورثه التريث والأناة ، مما يجعله يقتصد في اللجوء إلى الطلاق ،  
لأنه يعلم : « أن أبغض الحلال إلى الله الطلاق » ، ويعلم أيضا :  
« أن الطلاق يهتز له عرش الرحمن » ..

كما أن التربية تكسب الإنسان الخلق الحسن ، وتعلمه حفظ  
العشرة .. وهذا مما يجعل الرجل يكتفى بزوجة واحدة ، ما لم تطرأ  
ظروف قاهرة تحوجه للزواج بامرأة ثانية ..

### مستوى القانون :

كما ذكرنا ، فإن تقليل المهر المادى يعنى أنه لابد من ترجمته إلى  
شروط كرامة للمرأة .. وهذه الشروط تثبت في وثيقة تعاقد الزواج ،  
وتلزم الطرفين قضاء ، لحماية هذا الزواج بسيط التكاليف من  
الاستهتار .. والشروط هى :

١ — يجب أن تكون العصمة بيد المرأة ، كما هى بيد الرجل ، فلا يستأثر  
بها أحدهما .. ولا يهولن أحدا هذا الكلام ، فإنه جائز شرعا ، ومعمول  
به قضاء .. وهو مسنود بأصل الدين ، ومستمد من مبدأ التفويض الذى  
بواسطته يملك الزوج زوجته أن تطلق نفسها .. ففى صفحة ٢٢٤ من



الطبعة الأولى لكتاب ( الأحوال الشخصية حسب المعمول به في المحاكم الشرعية المصرية والسودانية والمجالس الحسبية ) للأستاذ معوض محمد مصطفى سرحان جاء ما يلي : « ثم ان التفويض عند الحنفية يصح قبل العقد ، وعند انشائه ، وبعد تمامه في أي زمن كان حال قيام الزوجية . وصورة التفويض قبل حصول العقد ان يعلق التفويض على التزوج بها ، كان يقول ان تزوجتك فأمرك بيدك تطلقين نفسك متى تشائين . فإنه ان تزوجها ثبت التفويض غير المقيد بزمن ، وكان لها الحق في تطبيق نفسها متى أرادت . وصورة التفويض عند انشاء العقد ان تقول امرأة لرجل يحل له التزوج بها زوجت نفسي منك على ان يكون امرى بيدي اطلق نفسي متى شئت ، او كلما شئت فقال لها قبلت صح الزواج ، وكان امرها بيدها على الصورة التي قالتها ، وقبلها الزوج . » وما يفعله الاخوان الجمهوريون في هذا الأمر انهم يثبتونه في عقد الزواج ، ويجعلونه حقا تلقائيا لكل امرأة . . كل امرأة كريمة تتنازل عن مهرها المادى وتطلب التفويض بدلا عنه . .

٢ — يشترط ان لا يقع الطلاق الا بعد ان يرفع الامر الى حكمين عدلين ، موثوق بهما من الطرفين ، او كل طرف ، على الأقل ، واثق من حكمه الذى ارتضاه . . قال تعالى : « وأن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله ، وحكما من اهلها ، ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ، ان الله كان عليما خبيرا . » وقد نصت المادة الخامسة عشرة من المنشور الشرعى السودانى رقم ١٧ على اللجوء الى الحكمين ( انظر كتاب معوض صفحة ٣٨٩ ) .

ويرى الجمهوريون في مسألة التحكيم مايلي :-

( ا ) ان اهم ما يميز الحكمين هو الدين ، ثم تأتى القرابة ، والجيرة ، والخبرة ، مع ثقة الزوجين فيهما . . وذلك لان صاحب الدين لا يسعى في هذا الأمر الا وهو واثق من أنه يريد الاصلاح . .

( ب ) مهمة الحكمين ان يعيدا الصفاء ، والمودة ، وحسن العشرة ، الى الحياة الزوجية بكل وسيلة ممكنة . . وخلافا لما جاء في المنشور سالف الذكر ، ليس من حقهما ان يحكما بالطلاق ، لأن حق الطلاق ملك للزوجين لا يستعمله سواهما . . جاء في صفحة ٣٩٠ من كتاب معوض ما يلي : « ففهم الحنفية ، والظاهرية والشيعة الامامية ، والشافعية ، ان مهمة الحكمين مقصورة على الاصلاح بين الزوجين ، وليس لهما ان يفرقا بينهما ، اذ التفريق لا يكون الا بتفويض من الزوج ، وتوكيل من الزوجة بقبول الخلع ، اذا دعت اليه داعية . »

( ج ) اذا اصر الطرفان المتعاقدان ، او اصر احدهما ، على الطلاق فانه لا محالة واقع .. ولا يملك الحكمان امر تعليقه ، كما لا يملكان الحكم به .. ولكن من حقهما ان ينصحا الطرف المصر ، بالترك ، او بالتريث .. كما لهما ان يفرضا تعويضا ، اذا رايَا ، يقدر حسب حال الزوجين ، وبأخذ الجانب المضروب ، وهو ، في الغالب ، الذى يقع عليه الطلاق .. وحكم الحكمين بالتعويض ملزم قضاء ..

( د ) اذا اختلف الحكمان ، فيمكنهما ان يختارا ، في مثل شروطهما ، اذا امكن ، حكما ثالثا للترجيح ..

( هـ ) في حالة وقوع الطلاق ، فان على الحكمين تحديد من تكون له حضانة الأطفال ، حيث تتوفر الرعاية والشفقة .. والقاعدة المتبعة هنا ان تكون الحضانة للام ما دامت صالحة .. فان فقدت الام صلاحيتها ، جعلنا الحضانة لمن يليها ، حسب الترتيب الشرعى .. ونفقة الأطفال على الزوج ، ويحددها الحكمان ..

٣ - ينص في العقد انه لا يصح تعدد الزوجات الا لضرورة قصوى ، كالعقم ، او المرض الذى لا يرجى منه شفاء ، مثلا .. ولا يقع الا بعد استثمار الزوجة المضروبة ، والا بعد بدخل الحكمين ، اللذين عليهما ان يراجعا الزوج ، اذا رايَا ذلك .. وللزوجة ان تطلق نفسها اذا لم تقبل في زوجها مشاركة ..

وهذا الشرط لا يتنافى مع اصل الدين ، اذ ان الدين قد نخر من تعدد الزوجات .. فكان عدم تعدد الزوجات ، في نظر الدين ، افضل من تعدد الزوجات .. فاذا اشترط عدم تعدد الزوجات ، الا لضرورة ملجئة ، فان هذا الشرط تدعيم للأحسن ، والأفضل في نظر الدين ..

#### خاتمة :

اما بعد ، فهذا الكتيب لم يقصد به الى ان يكون كلمة الاخوان الجمهوريين الأخيرة في مسألة الزواج ، وانما موعدهم مع ذلك كتابنا القادم عن : تطوير شريعة الأحوال الشخصية في الاسلام ، وانما قصد به الى ايضاح ما تم في زيجة الموردة عسى ان ينتفع بها من تروق له .. وقد قصد به ايضا تمهيد الطريق لكتابنا القادم ..

ثم انه لابد من تنبيه الفتاة المقبلة على الزواج الى ان الزواج ، على هذه الطريقة ، يعيد لها حقوقا كثيرة ، ترد لها كرامتها ، وعزها .. وهذا يحتم عليها حسن التصرف في هذه الحقوق ، والوفاء بالواجبات المقابلة لها .. فحق الاختيار ، مثلا ، يفرض عليها ان تحسن الاختيار ، على الاسس السليمة ، الواضحة .. كما يفرض عليها حق الدلاق ان لا تلجأ لاستعماله الا لدى الضرورة القصوى ، كي لا تجلب على نفسها ، وعلى اسرتها شقاء لا مبرر له .. ثم انه يجب عليها ان تقتصد ، وان تمارس صرفها على بيتها بحكمة الكاسب بعرقه .. وان تقوم ، بمعونة زوجها ، بكل اعباء بيتها ، دون اللجوء للخدم ، الا لضرورة قاهرة وملحة .. كما يجب عليها ان تملأ بيتها مودة ، ورحمة ، فيسكن اليها زوجها ، وتسكن اليه .. ويتحدان ، ويتعاونان سويا على صروف الايام ..

فاذا احسنت الفتاة القيام بواجباتها ، فاتها تثبت جدارتها بما رد اليها من حقوق ، وتسكت السن المعترضين على رجوع حقوقها اليها .. ونحن على ثقة ان فتياتنا سينهضن الى مستوى ما يدخره الله لهن ، وسيدخلن مقام عزهن ، وكرامتهن ، باذن الله ، وتوفيقه ..

الجمعة اول يناير سنة ١٩٧١ م

يوافق ٣ ذو القعدة سنة ١٣٩٠

امدرمان — سودان — ص٠ب ١١٥١

الثلث ٥ قروش